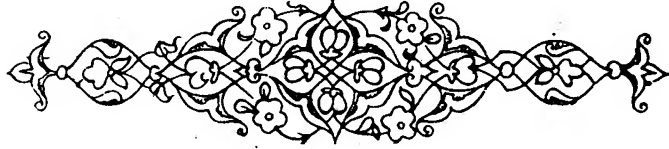


وأثرها في عدالة الرواة

فَوَاحِشُ الْمَرْوُوءَةِ

للدكتور أحمد محمد نور الدين



الحديث عن عدالة الرواة ، حديث عن أهليتهم
وصلاحياتهم للقيام بمهمة تبليغ السنة النبوية .
وعدالة الرواة ركن أساسي في قبول أحاديثهم ،
ولذا كان الطعن فيها لا يجبره جابر بخلاف غيرها
من الشروط التي وضعت للحكم على الأحاديث
بالقبول .

وتتجلى خطورة هذه المهمة — في نظر المحدثين —
فيما يترتب عليها من الحكم بصحة نسبة تلك الأقوال
إلى المشرع أو الشك فيها . وبالتالي الاعتماد عليها في
استنباط الأحكام ، والالتزام بها في معرفة الحلال
والحرام .

فالراوي هو حلقة الاتصال في نقل الأخبار ،
ويتوقف على عدالته صحة الخبر أو عدمه .
ولذا اهتم المحدثون وغيرهم بعدالة الرواة ، فعرفوها
وذكروا ضوابطها ليعرف العدل من غيره .
ونورد في هذا المقام تعاريف لفتتين من العلماء ،

الذين يعنيهم هذا الأمر أكثر من غيرهم ؛ أما الفئة
الأولى ، فالفقهاء والأصوليون . وأما الثانية ،
فالمحدثون ونقادهم .
تعريف العدالة عند الفقهاء والأصوليين :
قال ابن الحاجب : العدالة : محافظة دينية تحمل
على ملازمة التقوى والمروءة . وتحقق باجتناب
الكبائر ، وترك الإصرار على الصغائر ، وبعض
الصغائر ، وبعض المباح .^(١)
وقال القرافي : اجتناب الكبائر ، وبعض
الصغائر ، والإصرار عليها والمباحات الفاحشة في
المروءة^(٢)
وقال الغزالي : عبارة عن استقامة السيرة والدين ،
ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس ، تحمل
على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً ، باجتناب
الكبائر ، ومن الصغائر ما يدل على ركاكة دينه ،
وبعض المباحات القاذحة في المروءة .^(٣)

(١) مختصر المنتهى : ٦٣ / ٢ .

(٢) شرح تنقيح الفصول : ٣٦١ .

(٣) المستصفي : ١٥٧ / ١ . باختصار وتصرف .

ابن الهمام والفتوحى ، فاكتميا بالأول والثاني والرابع .
ومرد استغناء الفريق الثاني عن المقوم الثاني ، أنه
لا حاجة إلى ذكر ذلك — في نظرهم — لدخوله في
ترك الكبائر ، لأن الإصرار على الصغيرة ، كبيرة .
فذكره في الحد تكرار .^(٥)

ولعل مرد استغناء الفريق الثالث ، عن المقوم
الثالث ، أن بعض الصفات ، وهي الدالة على
الخسة وعدم التحرز ، يغني عنها المقوم الرابع ، لأننا
إذا احترزنا عن خوارم المروءة للخسة والدناءة ،
وهي في باب المباحات ، فمن باب أولى ، أن
لا تدخل ، وهي في باب الصفات والمنهيات .^(٦)
وهم لا يقولون بجرح الصفات إذا لم تكن في باب
الخسة وحقارة النفس ، إلا إذا لازمها الإصرار .
وقد اقتصر ابن حجر في تعريف العدل على
الأول والرابع فقط ، كما سيأتي في تعريف المحدثين
للعدالة .

تعريف المحدثين للعدالة :

قال ابن حجر : العدل : من له ملكة تحمله على
ملازمة التقوى والمروءة ، والمراد بالتقوى ، اجتناب
الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة .^(٧)
وفسر ابن الصلاح العدالة في العدل بقوله : أن
يكون مسلماً عاقلاً بالغاً سليماً من أسباب الفسق
وخوارم المروءة .^(٨)

وقال السبكي : ملكة تمنع عن اقتراف الكبائر ،
وصغائر الخسة والرذائل المباحة ، كالبول في
الطريق .^(١)

وقال السيوطي : ملكة تمنع من اقتراف كبيرة أو
صغيرة دالة على الخسة أو مباح يخل بالمروءة .^(٢)

وقال الكمال ابن الهمام : ملكة تحمل على ملازمة
التقوى والمروءة والشرط أدناها ، ترك الكبائر ،
والإصرار على صغيرة ، وما يخل بالمروءة .^(٣)

وقال الفتوحى : العدالة ، استواء أحواله وأفعاله
وأقواله ، ويعتبر لها :

١ — الصلاح في الدين ، بأن لا يأتى كبيرة
ولا يدمن على صغيرة .

٢ — استعمال المروءة ، باستعمال ما يحمله
وترك ما يندسه ويشينه عادة .^(٤)

وبالنظر إلى هذه التعاريف المختلفة ، نجد أنها
تفاوتت في اشتغالها على المقومات التالية :

١ — اجتناب الكبائر .

٢ — اجتناب الإصرار على الصفات

٣ — اجتناب الصفات الدالة على الخسة وعدم
التحرز من الكذب .

٤ — اجتناب تباحات القاذحة في المروءة .

فترى أن تعريف كل من ابن الحاحب والقرافي قد
استوفى المقومات الأربعة السابقة
والسبكي والسيوطي بالأول ، والثالث والرابع . أما

(٦) لم أقف على من أشار إلى هذا التوجيه .

(٧) شرح النخبة : ٨ . وهو وإن عرّف العدل ، فإن تعريفه قائم على
الصفة التي صار بها العدل عدلاً . وهي العدالة .

(٨) مقدمة ابن الصلاح : ٩٤ .

(١) جمع الجوامع بحاشه الثاني : ٢ / ١٤٨ .

(٢) الأشبا والظائر : ٤١٣ .

(٣) تنوير : ٣١٤ .

(٤) منتهى الإرادات : ٢ / ٦٥٨ . باختصار وتصرف .

(٥) التقرير والتحجير : ٢ / ٢٤٢ .

الآداب العامة : والخصال الكريمة ، مما يشعر
بحقارة النفس ودناءة الطبع .

أول من اعتد بها شرطاً في عدالة الرواة :
نقل الخطيب في صفة من ترك روايته قول
مالك : لا يؤخذ العلم من أربعة ، ويؤخذ ممن
سواهم :

— لا يؤخذ من رجل صاحب هوى يدعو
الناس إلى هواه .

— ولا من سفيه ، معلن بالسفه ، وإن كان
من أروى الناس .

— ولا من زجل يكذب في أحاديث الناس وإن
كنت لا تتهمه أن يكذب علي رسول الله ﷺ .

— ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة ،
لا يعرف ما يحدث ^(١) .

فقد ذكر فيمن يستحق الترك السفيه المعلن
بالسفه ، لا نخرام مروءته .

لم كانت خوارم المروءة ، مسقطة لعدالة
الرواة :

لما كان الراوى للسنة متحماً لحديث رسول الله
ﷺ ، مبلغاً عنه ، متكلماً بلسانه . لزمه أن
يكون أهلاً لهذه المسئولية ، ومن مظاهرها الأسوة
الحسنة في الفعل والأقوال .

ولذا شرط المحدثون فيمن يقوم بهذه المهمة أن
يكون عدلاً ، بأن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً سالماً
من الأسباب المفسدة ، فلا يكون تاركاً للأوامر أو
واقعاً في المناهي .

ويلاحظ أن كلا التعريفين عند الفئتين ، من
الفقهاء والمحدثين ، يلتقيان في جزئيات الحد ، وتزيد
تعريف الأصوليين في مجموعها ، بالمقوم الثاني
والثالث .

ولعل مرد ذلك الاعتبار السابقة التي ذكرناها
في اندراجهما تحت الآخرين ، فاستغنى بالأول
— وهو اجتناب الكبائر — عن الثاني — وهو
الإصرار على الصغائر — لصيرورتها بالإصرار ،
كبائر . كما استغنى بالرابع — وهو ترك بعض
المباحات الدالة على الخبث — عن الثالث . وهو
بعض الصغائر الدالة على ذلك ، لأن دخولها حينئذ
يكون أولاً .

وبهنا في هذا البحث ، الحديث عن المقوم
الأخير في العدالة ، وهو ما يسمى بخوارم المروءة ،
وما مدى تأثيرها في جرح الرواة أو تعديلهم .

تعريف المروءة :

المروءة : بضم الميم والراء ، بعدها واو ساكنة ، بوزن
سهولة من مرؤ ككرم ، يمرؤ مروءة . وقد تبدل
الهمزة واواً وتندغم فيما قبلها وتشدّ

وهي آداب نفسانية ، تحمل مراعاتها على
الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات .
وقيل : صيانة النفس عن الأدناس ، وما يشين عند
الناس وقيل ، السمات الحسن ، وحفظ اللسان
وتجنب المجون ^(١) .

والخوارم : جمع خارم ، وهو ما يعرض لها بالنقص
والقبح ، فيشينها أو يسقطها ، بالخروج عن

(١) تاج العروس : ١ / ١١٧ .

(٢) الكفاية : ٢٤٩ .

بذلك وتطبيقه على الرواة ، كثيراً ما يتخلف عندما لا يكون في الراوي مطعن آخر يصلح سبباً لرد روايته ، وكأنهم لا يعتدون به سبباً قائماً بذاته ، إذا لم تتخلف بقية الشروط المطلوبة في عدالة الراوي وقبول روايته .

وسيتضح من الأنواع المختلفة ، والأمثلة الكثيرة التي سنوردها ما يقرر هذا المسلك أو ينفيه .

وقبل عرض هذه الأنواع بالتفصيل ، أوردنا جملة فيما يلي :

- ١ - أخذ الأجرة على الرواية والتحديث .
- ٢ - كثرة الكلام وأنها من سمة القصاص .
- ٣ - التيه والعجب .
- ٤ - الخضاب بالسواد .
- ٥ - العمل للسلطان ، ولبس زي عماله وتحت أنواع :
- العمل على الأسواق .
- الانتماء إلى الشرط والجند .
- العمل في القضاء .
- معاونوه ومؤدبو أولاده .
- العمل على دار العشور أو المظالم أو بيت المال .

- ٦ - العِرافة .
- ٧ - التفتي وكثرة المزاح والخلاعة والمجون .
- ٨ - شرب النبيذ .
- ٩ - سماع الغناء وآلات اللهو .
- ١٠ - اللعب بالشطرنج والنرد .
- ١١ - اللعب بالحمام والديوك .

وإذا كانت الشروط السابقة ، لازمة للعدالة ، ومن ضروراتها فما بال خوارم المروءة هذه ، وليست من باب المعاصي أو المنكرات ، وإنما هي خروج عن الآداب العامة المألوفة ، المعدودة في باب المباحات ؟

ويورد العلماء في هذا المقام ، مبررات مختلفة لوضع هذا الشرط في مقومات عدالة الراوي ، تتحقق أهليته فيذكرون :

١ - أن مرتكب هذه الفعال ، لا يجتنب الكذب غالباً .

٢ - أن هذه الفعال تدفع الناس إلى الاستخفاف بصاحبها ، والسخرية به ، ومن هذا حاله ، لا يؤمن بفعاله هذه أن يجني على ما تحمله فيؤدي ذلك إلى الاستخفاف بالشرع وتعاليمه .

٣ - أن هذه الفعال ، قد تحمله على التساهل في الرواية مما قد يؤدي إلى الخلل أو تحمله على التكسب وبذلك الحديث بغرض الدنيا فيقع في الكذب .

٤ - أن ذلك قد يقود إلى سوء الظن به في مصاحبته الأرذال وأهل المجون أو مجاراتهم في تصرفاتهم ، أو التشبه بهم ، ولو كان سالماً في نفسه .

موقف المحدثين من خوارم المروءة :

وموقف المحدثين من خوارم المروءة وتأثيرها في عدالة الرواة ورد مروياتهم ، غامض جداً . فمع أنهم يقررون في هذا الباب ، من الناحية النظرية ، ما يقرره الفقهاء في باب الشهادة . إلا أن التزامهم

عبد العزيز . ثلاثاً . فقيل له : أتروى عنه
يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال : لا . فقيل له :
أكان كذاباً ؟ فقال : لا . ولكنّ قوماً
اجتمعوا ليقروا عليه شيئاً وبرّوه بما
سهل ، وكان فيهم إنسان غريب فقير ، لم
يكن في جملة من برّه فأبى أن يقرأ عليهم
وهو حاضر ، حتى يخرج أو يدفع كما
دفعوا . فذكر الغريب أن ليس معه إلا
قصعته ، فأمره بإحضارها ، فلما أحضرها
حدثهم .

وقال أبو بكر ابن السني : بلغني أن عبد العزيز
ابن علي ، كان يقرأ كتب أبي عبيد بمكة على
الحاج . فإذا عاتبوه في الأخذ قال : يا قوم . إنا بين
أخشين — جبيلين — إذا خرج الحاج ، نادي
أبو قبيس قعيقعان : من بقى ؟ فيقول .
المجاورون . فيقول : أطبق (٤) .

قال الدارقطني : عبد العزيز بن علي ، ثقة
مأمون ، كان يطلب على التحديث ويعتذر بأنه
محتاج (٥) .

٢ - ومن كان يأخذ الأجرة على التحديث ،
هشام بن عمار السلمي ، خطيب دمشق
ومقرؤها ومحدثها وعالمها ، قال
الدارقطني : صدوق كبير المحل .

قال صالح جزرة : كان يأخذ الدراهم
على الرواية ، فقال لي مرة : حدثني

١٢ - السفه وضعف العقل .

١٣ - خسة النفس ودناءة الهمة .

وسأعرض لهذه الأنواع بالتفصيل مع الأمثلة
ومواقف المحدثين منها ومدى أثرها في جرح عدالة
الرواة ورد روايتهم (١) .

أولاً - أخذ الأجرة على التحديث :

اختلف المحدثون في الرواية عمن يأخذ على
التحديث أجراً ، فقالت طائفة :

لاتقبل روايته مطلقاً . فقد سئل الإمام أحمد بن
حنبل : أيكتب عمن يبيع الحديث ؟ قال :
لا ولاكرامة . وبهذا قال أبو إسحاق الحنظلي ،
وأبو حاتم الرازي (٢) .

وقالت طائفة : تقبل روايته ، وهو عمل أبي
نعيم الفضل بن دكين ، وعلي بن عبد العزيز
البغوي ، ويعقوب بن إبراهيم وآخرين .

١ - قال علي بن جعفر بن خالد : كنا نختلف إلى
أبي نعيم ، الفضل بن دكين القرشي نكتب
عنه الحديث ، فكان يأخذ منا الدراهم
الصحيح (٣) .

٢ - وقال النسائي : كان يعقوب بن إبراهيم ،
لا يحدث بحديث أبي هريرة رضي الله عنه
« لا يبولن أحداً في الماء الدائم »
إلا بدینار .

٣ - وسئل النسائي عن علي بن عبد العزيز
المكي ، فقال : قبح الله على بن

(٣) الكفاية : ٢٤٣ .

(٤) الكفاية : ٢٤٤ .

(٥) الميزان : ١ / ١٤٣ .

(١) تجمعت لدي هذه الأنواع بالاستقراء والتبع في كتب الجرح
والتعديل .

(٢) الكفاية : ٢٤١ .



ولاكرامة ، فأخبروني^(٤) . فأخذت رقعة
وكتبت فيها :
أبلغ الحارث المحدث قولاً
عن أخ صادق شديد المحبة
ويك قد كنت تعتري سالف الدهر
مر قديماً إلى قبائل ضبسه^(٥)
وكتبت الحديث عن سائر النبا
س وحاذيت في اللقاء ابن شبه
عن يزيد والواقدي وروح
وابن سعد والقعنبي وهديبه
ثم صنف من أحاديث سفيا
ن وعن مالك ومسند شعبه
وعن ابن المدائني فمالز
ت قديماً تبث في الناس كتبه
أفنعهم أخذت يبعك للعل
م وإشار من يزيدك حبه^(٦)
سوءة سوءة لشيخ قديم
ملك الحرص والضراعة قلبه^(٧)
فهو كالفقر في المعيشة يبساً
وأمانيه بعد تسعين رطبه
فلما قرأها قال : أدخلوه ، قاتله الله
فضحني^(٨) .

فقلت : حدثنا علي بن الجعد ، حدثنا
أبو جعفر الرازي ، عن الربيع ، عن أبي
العتبة قال : علم مجاناً ، كما علمت مجاناً .
فقال هشام : تعرضت لي ، قلت : بل
قصدتك .

وقال الفرهياني : كان يأخذ على كل
ورقتين درهماً ويشارط^(١) .

٥ - ومنهم الحارث بن محمد بن أبي أسامة
القيمي . صاحب المسند .

قال الذهبي : كان حافظاً عارفاً
بالحديث ، تكلم فيه بلا حجة . قال
الدارقطني : قد اختلف فيه . وهو عندي
صدوق ، وليته بعض البغادة ، لكونه
يأخذ على الرواية .

قال محمد بن خلف بن المرزبان^(٢) :
مضيت إلى الحارث بن أبي أسامة ،
فوجدت في دهليزه قوماً من الوراقين ،
وهو يكتب أسماءهم على كل واحد
درهمين ، فقلت له^(٣) : اكتب اسمي ،
فكتب ثم عرضها الوراق عليه ، فلما قرأ
اسمي ، قال : ابن المرزبان مع هؤلاء . لا

على أجزاء أكثر مما يدفعه .

(٥) اعتري ، يعتري : أي فاجر بانتسابه إلى هذه القبيلة .
(٦) الحبة : سدس ثمن الدرهم ، فهي جزء من ثمانية وأربعين جزءاً
من درهم ، تاج العروس : ١٨٠/٧ (مادة مكك) .
(٧) الضراعة : من ضرع له ، كفرح ومنع ، إذا تذلل وتخشع
وسأله أن يعطيه . التاج : ٤٣٠/٥ .
(٨) الميزان : ٤٤٢/١ .

(١) الميزان : ٣٠٢/٤ .

(٢) محمد بن المرزبان ، أبو بكر قال الخطيب : كن إخباراً مصنفاً
حسن التأليف ، حدث عنه الرمادي والزيبر بكار وابن أبي
خيثمة وغيرهم ، مات سنة ٣٠٩ ، ت بغداد ٢٣٧/٥ قال
الدارقطني : لين ، الميزان : ٥٣٨/٣ .

(٣) آى للوراق الذي يكتب الأسماء لدلالة ما بعده عليه .

(٤) إنما قال ذلك ، لما علم من مكانته في العلم ؛ فطمع أن يحصل

من غني يكذب (٢) . لكن لما علم بالاستقراء ، وجود حالات صاحبها شيء من التساهل كان ذلك مظنة الطعن في الراوي .

وفصلت طائفة فقالت : من امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث جاز له أخذ الأجرة . وقد أفتي بذلك أبو إسحاق الشيرازي . قال السيوطي : ويشهد لذلك جواز أخذ الوصي من مال اليتيم إذا كان فقيراً ، أو اشتغل بحفظه عن الكسب ، من غير رجوع عليه لظاهر القرآن (٣) . وهو شبيه بأخذ الأجرة علي تعليم القرآن ونحوه (٤) . لكن ينتقص هذا بالعلة التي من أجلها منعوا أخذ الأجرة ، وهي خشية التزيد ، فامتنع القياس علي القرآن .

والذي يتلخص مما سبق ، أن الأسباب التي من أجلها رد المانعون حديث من يأخذ الأجرة علي تحديثه ، لا تندفع بما ذكره المفسلون في تسويق أخذ الأجرة للحاجة ، حيث قالوا : إن ذلك ينتفي للعذر والحاجة ، وضربوا لذلك مثلاً بفتوي أبي إسحاق الشيرازي ، لأبي الحسين ابن النور بجواز أخذ الأجرة علي التحديث ، لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعون من الكسب لعياله (٥) . وذلك أن خشية التزيد قائمة .

ويبدو أن الفارق المؤثر في ذلك ، إنما هو صدق الراوي وثقته ومكانته .

ولو نظرنا إلي موقف العلماء من هذه القضية ،

ويمكن أن نستخلص الأسباب التي من أجلها قال المانعون برد روايته :

١ - أن بعض من أخذ علي التحديث أجراً ، تزيد فحدث بما ليس عنده طمعاً في الأجر ، فوقع في الكذب .

٢ - أن العرف عدّ ذلك حرماً للمروءة بسبب سوء الظن فيمن يفعل ذلك .

٣ - أن ذلك نقیصة في الراوي حيث يأخذ أجراً علي عمل كان السلف الصالح يقومون به حسبة ويعدونه قرية ، وكانوا يأترون في ذلك : يا ابن آدم علّم مجّاناً كما علّمت مجّاناً (١) ، فمن خرج عن هذه الجادة - في نظرهم - كان قد استبدل الحقير من عرض الدنيا بالثواب العظيم ، وفي ذلك ما يشعر بضعة النفس وصغارها ، ولذا قال أحمد : لا ولاكرامة .

قال الخطيب : وإنما منعوا ذلك تنزيها للراوي من سوء الظن به لأن بعض من كان يأخذ علي الرواية ، عثر علي تزیده وادعائه ما لم يسمع . لأجل ما كان يعطي ، ولهذا المعني حكى عن شعبة بن الحجاج قال : لا تكتبوا عن الفقراء شيئاً فإنهم يكذبون لكم . وقال : اكتبوا عن زيادة بن مخراق ، فإنه رجل موسر لا يكذب .

ويبدو أن هذا التعليل ضعيف ، ولذا قال علي ابن عاصم ، حين سمع شعبة يقول : عليك بعمارة ابن حفصة ، فإنه غني لا يكذب . قال علي : كم

بالمعروف « سورة النساء : آية ٦ .

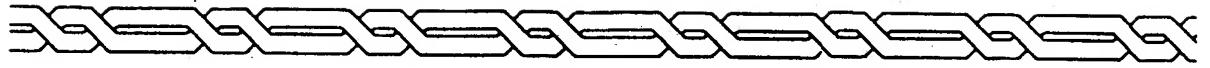
(٤) مقدمة ابن الصلاح : ١٠٧ .

(٥) المرجع السابق .

(١) انظر الكفاية ص ٢٤٠ .

(٢) الكفاية : ٢٤٢ .

(٣) تدريب الراوي : م/٣٣٧ . يشر بذلك إلي قوله تعالى : « ومن كان غنياً فليستغف ، ومن كان فقيراً فليأكل »



تكثر الكلام؟ فقال : أنت رسول الشيطان ،
بلغني أن من كتم علماً ألجم بلجام من نار (٢).
قال ابن حجر : صدوق يخطيء (٣). وقد عدَّ
الخطيب أمثال هذا من الجرح الذي لا يكفي
لسقوط العدالة (٤).

ثالثاً - التيه والعجب :

وهذه صفة ذميمة في الراوي ، لأنها ليست من
أخلاق العلماء ولا تليق بطلاب العلم ، ولذا فمن
اتصف بها ، كان خارجاً من سمت العلماء الذين
يفترض فيهم القدوة الحسنة ، ومن اتصف بهذه
الصفة جرحت مروءته . وهذا ماحدا ببعض
المحدثين أن يجرحوا الراوي بهذا المسلك وإن كان
جمهورهم علي خلافه .

١ - قال أبو زرعة الدمشقي : سألتني أحمد
ابن حنبل : من خلعت بمصر ؟ قلت : أحمد بن
صالح . فسرّ بذلك ودعا له . قال النسائي : ليس
بثقة ولا مأمون . قال ابن يونس : لم يكن أحمد
عندنا بحمد الله كما قال النسائي ، لم يكن به آفة إلا
الكبر . وقال ابن معين : رأيت يخطر في جامع
مضر (٥).

قال ابن حجر : ثقة حافظ (٦).

٢ - وقال الثوري : مابقي أحد أعرف بما
يخرج من رأسه من حجاج بن أرطاة ، قال
العجلي : كان فقيهاً مفتياً ، وكان فيه تيه . قال ابن
حبان : كان صلفاً ، وأكثر ما نقم عليه التدليس ،

من الناحية العملية لوجدنا أن موقفهم ممن يأخذ
الأجرة ، غير واضح . ويبعد أن يكون الإمام أحمد
ممن يقول بالمنع مطلقاً ، ثم هو يحدث عن أبي نعيم
أحاديث كثيرة . وحتى مع التسليم بأنه ممن يقول
بالتفصيل ، فإنه يعسر أن يوجد محدث أجمعوا علي
ردّ روايته من أجل هذا المطعن وحده ، دون أن
تكون هناك طعون أخرى أساسية في تضعيفه أو ردّ
روايته .

ثانياً - كثرة الكلام :

وقد عدَّ بعض المحدثين هذه الصفة ، خرمًا
للمروءة ، يردّ من أجلها الحديث ، لأن كثرة
الحديث من سمة القصاص ، وهذه فئة مزهود في
علمها وينظر إليها المحدثون نظرة استخفاف ، لما
عرف فيها من التساهل في الرواية ، وعدم التحري
في الضبط والنقل ، والتحديث بكل ما تسمع . قد
استهواها جمع العوام في المساجد والمحافل ، وسرد
الغث والسمين ، ومن لازم ذلك كثرة الكلام دون
نظر أو تروّ فيما تروي فتجري الموضوعات على
ألسنتها ، وهي لا تشعر ، وبذا كانت كثرة الكلام
خارمة للمروءة بهذا الاعتبار .

يقول شعبة : قلت للحكم : لم لم تحمل عن
زاذان ؟ قال : كان كثير الكلام (١). وقال ضمام
ابن إسماعيل : كان عبيد الله بن زمر ، إذا قعد في
مجلس أكثر الأحاديث والفتيا ، فقال له رجل
- وسمعه يكثر الكلام - : مالي أراك كأنك قاض

(٤) الكفاية : ١٨٣ .

(٥) الميزان : ١٠٤/١ .

(٦) تقريب : ١٦/١ .

(١) الميزان : ٦٣/١ .

(٢) الميزان : ٧/٣ .

(٣) تقريب : ٥٣٣/١ .

الدارقطني أن أخرج حديثه في الصحيح ، وقال
أحمد العجلي : لا بأس به ^(٦) . وقال ابن حجر :
ليس بقوي ^(٧) .

فخضاب ابن إسحق ، لم يكن سبياً في الطعن
عليه ، كما لم يذكر النقاد الآخرون الذين طعنوا علي
أي هشام ، الخضاب بالسواد سبياً لضعفه .

خامساً - العمل للسلطان ، وليس زي
عماله :

لقد كان العمل للسلطان ، والانتماء إليه ،
والتزّي بشعار الدولة - وهو السواد - خادشا
للمروءة عند بعض المحدثين ، لما يغلب عليهم من
عدم النزاهة ، والتعدي والظلم ، فكل من تولى
مهمة تمت إلى السلطان بصلة كان ذلك سبياً في ردّ
روايته ومن ذلك :

١ - العمل على الأسواق :
وكانت هذه المهمة بمثابة مراقبة الأسواق ،
وأُمور التجارة ، خشية التلاعب بالموازين
والمكايل والغش التجاري .

قال ابن الجنيّد عن يحيى بن معن : إنما كان يضع
سليمان بن بلال عند أهل المدينة لأنه كان على
السوق ^(٨) . وقال ابن محرز عنه : ما كان ينكر
عليه إلا أنه كان على السوق ^(٩) . قال ابن حجر :
ثقة ^(١٠) .

وفيه تيه لا يليق بأهل العلم ^(١١) . قال ابن حجر :
صدوق كثير الخطأ والتدليس ^(١٢) .

ومع أن هذه الصفة قبيحة لا تليق بأهل
المروءات ، فإن المحدثين مع ذلك لم يعتدوا بها طعناً
مستقلاً إذا لم يكن الراوي قد جرح بجرح آخر .
رابعا - الخضاب بالسواد :

ومما يחדش المروءة أيضاً الخضاب بالسواد ،
لما فيه من التغير والظهور بمظهر يغيّر الواقع ،
فقد حضّ الشرع علي استعمال الخضاب لكن أمر
باجتناب السواد ، ومن ارتكب هذا الفعل ، إن لم
يكن قد أتى محرماً ، فقد خدش مروءته بهذا الفعل
الذي لا يليق به .

١ - قال مكّي بن إبراهيم : كان محمد بن
إسحاق ، يخضب بالسواد ^(١٣) .
وقال ابن حجر : صدوق يدلّس ، ورمي
بالتشيع والقدر ^(١٤) .

٢ - وقال عبدان الأهوازي : كنا مع
أي بكر ابن شيبّة في جنازة ابن البراد فأقبل أبو هشام
الرفاعي ، مخضوب اللحية ، فقلت لأبي بكر :
ما تقول في أي هشام ؟ فقال : ألا ترون ما أحسن
خضابه ^(١٥) .

وقال البرقاني : أبو هشام ثقة ، أمرني

هناك وجه للإنكار والتعريض .

(٦) الميزان : ٤ / ٦٨ .

(٧) تقريب : ٢ / ٢١٩ .

(٨) سوّالات : ٦٩ ب .

(٩) معرفة الرجال : ١٨١ .

(١٠) تقريب : ١ / ٣٢٢ .

(١١) الميزان : ١ / ٤٥٨ .

(١٢) تقريب : ١ / ١٥٢ .

(١٣) الميزان : ٣ / ٤٧٤ .

(١٤) تقريب : ٢ / ١٤٤ .

(١٥) لا يخفى مراد ابن أي شيبّة في التعريض به على سبيل التهكم .
والإشارة إلى ضعفه . ولو كان الخضاب بغير السواد ، لما كان

٢ - الانتماء إلى الشرط والجند :

لقد كان الانتماء إلى الشرط ، مذمة . وكان الناس ينظرون إليهم نظرة كراهية واستخفاف . ويصوّر لنا مدى سوء هذه النظرة ، ماحدا ببعض الوضّاعين إلى أن يضع حديثاً للانتقاص والتشفي منهم ، فيروي عمرو بن خليف — وهو وضّاع — عن أيوب بن سويد عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : أدخلت الجنة ، فرأيت فيها ذئباً ، فقلت : أذئب في الجنة ؟ قال : إني أكلت ابن شرطي .

قال ابن عباس : هذا إنما أكل ابنه ، فلو أكله — يعني الشرطي — رُفِعَ في عليين ^(١)

والخبر موضوع ، لكن يدل على مدى الكراهية المتأصلة في نفوس الناس ، من هذه الفئة في تلك الأزمان .

قال يحيى بن يعلى المحاربي : طرح زائدة حديث حميد الطويل ، قال الذهبي : إنما طرحه ، للبيه سواد الخلفاء ، وزى أعوانهم ، فعن مكى بن إبراهيم قال : مررت بحميد ، وعليه ثياب سود ، فقال لي أخي : ألا تسمع منه ؟ قلت : أسمع من الشرطي ؟ ^(٢) . قال ابن حجر : ثقة . عابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء ^(٣) .

قال الدوري : رأيت يحيى بن معين ، اشتري كساء لرجل من الجند فكأنهم نظروا إليه ، فقال : لا أري بذلك بأساً ، ولا أري بأساً أن يسقي الجند الماء . قال يحيى : وكنت بمصر في دار ولها دهليز فيه حُبّ ^(٤) . يصب فيه السقاء كل يوم قرية ، فيمر الناس فيشربون من ذاك الحب ، فجاءني ناس من القراء ، فقالوا : يا أبا زكريا ، هذا الحب ، يمرّ به الجند وغيرهم فيشربون منه ، فلا ينبغي لك أن تصبّ فيه الماء ، فقلت لهم : اسكتوا ما نرى بذلك بأساً . وقلت للسقاء : صب فيه كل يوم قربتين وثلاثة ^(٥) .

قال وكيع : مضينا إلى الياسرية ^(٦) . مع ابن إدريس ، وحضرت الصلاة فنزلنا نتوضأ للصلاة ، فنظرت إلى شرطي محموم نائم في الشمس عليه سواده فطرحت كسائي عليه ، وقلت : يدفأ إلي أن أتوضأ ، فجاء ابن إدريس فاستلبه ثم قال لي : رحمة لا رحمك الله . في الدنيا أحد يرحم مثل هذا ؟ ^(٧) .

٣ - العمل في القضاء :

قيل لأحمد : كتبت عن أحمد بن إسحاق الحضرمي ؟ قال : لا . تركته على عمد . قيل له : إيش أنكرت عليه ؟ قال : فإنه عندي إن شاء الله صدوق . ولكن تركته من أجل ابن أكم ^(٨) .

(٦) الياسرية : منسوبة إلى ياسر (رجل) وهي قرية على ضفة نهر

عيسى ، بينها وبين بغداد ميلان . معجم البلدان : ٤٩١/٨ .

(٧) ت بغداد : ٤١٧/٩ . وانظر نصوص أخرى . الميزان :

١٠٢ ، ٣٠/١ .

(٨) ابن أكم : هو يحيى أبو محمد ، كان عالماً بالفقه والأحكام ،

وولاه المأمون القضاء ببغداد . ت بغداد : ١٩١/١٤ .

(١) الميزان : ٢٥٨/٣ .

(٢) الميزان : ٦١٠/١ .

(٣) تقريب : ٢٠٢/١ .

(٤) الحُبّ : بضم الحاء ، وعاء من الفخار يوضع فيه الماء . وهو

فارسي معرب . التاج : ١٩٩/١ .

(٥) التاريخ : نص رقم ١٩١٧ ، ١٨ .



١ - قال أحمد : خالد بن مهران الخذاء ،
ثبت . قال الذهبي : استعمل على القبة ودار
العشور بالبصرة (٧) . قال ابن حجر : ثقة . عاب
عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان (٨) .

٢ - قال العجلي : كان يونس بن بكير
الشيباني على المظالم لجعفر بن برمك ، وقال ابن
معين : ثقة ، كان مع جعفر بن يحيى ، وكان
موسراً (٩) . قال ابن حجر صدوق يخطيء (١٠) .

٣ - وقال ابن معين : خصيف بن عبد
الرحمن الجزري ، لا بأس به (١١) . وقال مرة :
ثقة (١٢) . وقال أبو حاتم : تكلم في سوء
حفظه (١٣) . وقال عثمان بن عبد الرحمن : رأيت
على خصيف ثياباً سواداً ، وكان على يتي
المال (١٤) .

وعلى الرغم من موقف بعض المحدثين المتشدد
من ينتسب إلى السلطان فإننا لا نرى من ردّ رواية
هؤلاء الصنف من الرواة لهذا السبب وحده ، وإنما
لعوامل أخرى قدحت في عدالتهم أو ضبطهم
كما مرّ .

سادساً - العرافة :

العرافة : بكسر العين ككتابة ، عمل

دخل له في شيء (١) . وليس الدخول في القضاء
بقادح وحده في عدالة الراوي ، فقد تولى القضاء
ثقات عدول ، ولم يطعن عليهم بسبب ذلك ، منهم
يحيى ابن سعيد الأنصاري قال أبو مسلم ، صالح
ابن أحمد العجلي : حدثني أبي قال : ويحيى بن
سعيد الأنصاري مدني تابعي ثقة ، وكان له فقه
وولي القضاء وكان رجلاً صالحاً (٢) .

٤ - معاونوه ومؤدبوا أولاده :

قال يحيى بن سعيد القطان : كان ابن سيرين
لا يرضي حميد بن هلال لكونه دخل في شيء من
عمل السلطان (٣) . قال ابن حجر : ثقة عالم ،
توقف فيه ابن سيرين لدخوله عمل السلطان (٤) .

قال يعقوب بن شيبة : ذكر سعدويه عبيدة بن
حميد يوماً ، فقال كان صاحب كتاب ، وكان
مؤدب محمد بن هارون (٥) . وقال الأثرم : أحسن
أحمد الشاء عليه جداً ، ورفع أمره وقال : ما أدري
ما للناس وله ! وقال ابن سعد : كان ثقة صالح
الحديث ، قدم بغداد ، فصيروه هارون مع ابنه
محمد ، فلم يزل معه حتي مات (٦) .

٥ - العمل على دار العشور أو المظالم أو بيت

المال :

(٨) تقريب : ٢١٩/١ .

(٩) الميزان : ٤٧٨/٤ .

(١٠) تقريب : ٣٨٤/٢ .

(١١) تاريخ الدارمي : ٣١٠ .

(١٢) أقوال يحيى : ٢٥١ .

(١٣) الجرح والتعديل : ٤٠٤/٢/١ .

(١٤) الميزان : ٦٥٤/١ .

(١) ت بغداد : ٢٧/٤ ، الميزان : ٨٢/١ .

(٢) تهذيب : ٢٢٣/١١ . ت بغداد : ١٠٥/١٤ .

(٣) الميزان : ٦١٦/١ .

(٤) تقريب : ٢٠٤/١ .

(٥) هو محمد الأمين ، أمير المؤمنين ابن هارون الرشيد ، قتل سنة

ثمان وتسعين ومائة . ت بغداد : ٣٣٧/٣ .

(٦) تهذيب : ٨٢/٧ .

(٧) الميزان : ٦٤٣/١ .

يد عبد الله بن مسعود ، وحصلت له إنابة ورجوع إلى الحق ، وخشية شديدة (٥) .

٢ - قال الذهبي : قال يعقوب بن يوسف : عمر ابن قيس ، سندل ، كان بطالا يحكون عنه حكايات فاحشة ، نقل ابن عدي من مجونه ، أنه حدث عن النبي ﷺ قال : يقال للشرطي : ضع سوطك وأدخل النار . فجاء الشرط إليه فعاتبوه فقال : لا تضعوها وأدخلوها معكم . وقال عمر ابن قيس : ذهبت بي السفالة ، وذهبت بمالك النبالة . كان طليبي وطلبه واحداً وكذا رجالنا .

ويبدو أن هذا كان سبباً في حسده لمالك ومحاولة تنقصه والسخرية منه قال : إن كان مالك من ذي أصبح ، فإني من ذي أمسى . وقال الساجي : حج هارون فدعا مالكا وعمر بن قيس ، فسألهما عن شيء من أمر الحج ، فاختلفا فتناظرا ، وجعلا يحتجان ، فقال عمر لمالك : أنت أحياناً تخطيء ، وأحياناً لا تصيب . فقال : كذاك الناس فلما خرج مالك علم أنه خدعه ، فغضب مالك وقال : ذاك كذاب . قال ابن عدي : عامة ما يرويه ، لا يتابع عليه ، وهو ضعيف بإجماع لا يشك أحد فيه وذكره ابن البرقي في باب من كان الغالب عليه الضعف ، وقد تركه بعضهم (٦) .

علي أن استدعاء هارون له مع مالك ليسأله عن مسائل في العلم يدل على أنه على مكانة من العلم والفقه ، لكن لا يمنع ذلك ضعفه في النقل

العريف . وجمعه عُرفاء ، وهو القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يلي أمورهم ، ويتعرف الأمير منه على أحوالهم ، فعيل بمعنى فاعل . وفي الحديث : العرافة حق ، والعرفاء في النار (١) . قال ابن الأثير : وقوله : العرافة حق ، أي فيها مصلحة للناس ورفق في أمورهم وأحوالهم . وقوله : العُرفاء في النار ، تحذير من التعرض للرياسة لما في ذلك من الفتنة ، وأنه إذا لم يقيم بحقه أثم واستحق العقوبة (٢) .

ولم يخشى من العرافة ، عدها البعض خرمًا للمروءة قال الذهبي : المنذر ابن مالك ابن قُطعة ، من ثقات التابعين ، أورده العقيلي في الضعفاء ، وما ذكر شيئاً يدل على لينه . وكذا صاحب الكامل ، ولم يذكر شيئاً أكثر من أنه كان عريفاً لقومه (٣) .

سابعاً - التفتي وكثرة المزاح والخلاعة والمجون :

التفتي من الفتوة ، وهو ما يقوم به المرء من أعمال الفتیان ، ممل لا يليق بأصحاب العلم والوقار ، إذ غالباً ما يصحبها طيش وحماسة ، ومن الصفات التي تلازم ذلك ، كثرة المزاح أيضاً . وهذه أمور لا تليق بأهل المروءات .

١ - قال يحيى بن معين : زاذان ، أبو عمر ،

كان يتفتي ثم تاب (٤)

قال ابن كثير : أحد التابعين ، كان أولاً يشرب المسكر ، ويضرب الطنبور ، فرزقه الله التوبة على

(٤) أقوال يحيى : ١٥٥ . وانظر التاريخ : ١٣٨١ ، ٨٢ .

(٥) البداية والنهاية : ٤٧/٩ . وانظر الحلية : ١٩٩/٤ .

(٦) تهذيب : ٤٩١/٧ .

(١) أخرجه أبوداود : إمارة : ٢٩٣٤ .

(٢) النهاية : ٢١٨/٣ .

(٣) الميزان : ١٨١/٤ . وانظر الضعفاء : ٣١٧ ، الكامل :

معين : لم يكن من أصحاب الحديث ، كان صاحب شعر ، وكان يرسل العقارب في مسجد الحرام ، حتى تلسع الناس ، وكان يصب المداد في المواضع التي يتوضي منها حتى تسود وجوه الناس ، ليس يروي عنه رجل فيه خير . وقال أحمد : كان ابن مناذر زنديقاً^(١) .

وهذه الأمور قد جاوزت الدعابة والمزاح إلى الخلاعة والرقاعة ورقة الدين ، ولذا قال فيه أحمد : كان زنديقاً^(٢) .

ثامنا - شرب النبيذ .

النبيذ : هو ما يعمل من الأشربة ، من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك . ونبيذ التمر : إذا ترك عليه الماء ليصير نبيذاً . وسواء كان مسكراً أم غير مسكر ، فإنه يقال له : نبيذ^(٣) .

وقيل لو كيع : يا أبا سيفان . ما تقول في النبيذ ؟ قال : هو عندي مثل الماء . قيل له : فكيف هذا الذي مثل الماء ؟ قال : نأخذ التمر إذا نزل من الثنور ، فنصفيه فنشرب منه أول يوم والثاني والثالث ، فإن بقي شيء سقيناه الخدم أو صبيناه^(٤) .

وقال يزيد بن الهيثم : سمعت يحيى بن معين يقول : وكيع وابن ثمر وغيرهما كانوا يشربون

والرواية . ولذا كادوا يجمعون على تركه ، لكن هذا الترك مرده الضعف في الرواية فقد قال ابن عدي : عامة ما يرويه ، لا يتابع عليه^(١) .

ومن حسن من حاله في هذا الباب ، يري أن هذه التصرفات من باب الدعاية ، ولم يعدها قاذحة فيه ، قال ابن حبان : فيه دعابة^(٢) . وإن ضعفه من قبل الضبط والرواية .

٣ - أحمد بن المقدم ، أبو الأشعث العجلي :

قال الذهبي : ترك أبو داود الرواية عنه ، لمزاح فيه . قال : كان بالبصرة مُجَّان ، يلقون صرة دراهم ويرقبونها ، فإذا جاء من لحظها فرفعها صاحبوا به وخجلوه ، فعلمهم أبو الأشعث أن يتخذوا صرة فيها زجاج - أي مع صرة الدراهم - فإذا أخذها تركوه ، وإذا أخذ صرة الدراهم ، صاحبوا به فخجلوه . قال أبو داود : كان يعلم المجَّان المجون^(٣) .

ومع ذلك خرَّج له بقية أصحاب الكتب ، ولم يعتدوا بهذا الطعن . قال ابن حجر : صدوق صاحب حديث ، طعن أبو داود في مروءته^(٤) .

٤ - أحمد بن محمد بن أحمد البسطامي القاضي : قال الخطيب : كتبت عنه وكان فيه خلاعة وأمور مكروهة^(٥) .

٥ - محمد بن مناذر الشاعر : قال يحيى بن

(٧) انظر طرقات أخباره في : الكامل : ١٣١٣ . سؤالات ابن الجنييد : ٦٢ ب ، الجروحين : ٦٧/١ ، ٢٦٧/٢ . الكفاية :

٢٤٥ . الميزان : ٤٧/٤ . اللسان : ٣٩٠/٥

(٨) النهاية : ٧/٥ .

(٩) معرفة الرجال : ١١٧ .

(١) الكامل : ٢٤١ ب .

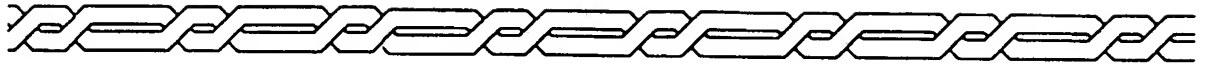
(٢) الجروحين : ٨٥/٢ .

(٣) الميزان : ١٥٨/١ .

(٤) تقريب : ٢٦/١ .

(٥) ت بغداد : ٣٧٦/٤ . الميزان : ١٣٠/١ .

(٦) التاريخ : نص رقم ٣٠٩ ، ١٠ .



النيبذ ، وإنما كان نبيذهم يجعلونه في التور ،
يشربون اليوم فاليومين والثلاثة ، ويهريقونه .
ولا يشربون كل نبيذ ، يزداد على الترك
جودة ^(١) .

وقال ابن الجنيذ : سمعت يحيى يقول : ترك
النيبذ خير من شربه ، ومن رخص فيه فيما أسكر
كثيره ، شريك وسفيان ووكيع وابن نمير ^(٢) .

وسئل عباس الدوري عن حكاية عن أحمد بن
حنبل في خلف بن هشام ؟ فقال لم أسمعها من
أحمد ، ولكن حدثني أصحابنا أنهم ذكروا خلفاً
البزار عند أحمد ف قيل : يا أبا عبد الله ، إنه
يشرب ؟ فقال : قد انتهى إلينا علم هذا عنه ، لكن
هو والله عندنا الثقة الأمين ، شرب أو لم يشرب .

قال عباس : ووجهني خلف إلى يحيى بن معين
فقال : أحب أن تقول لأبي زكريا : كانت عندي
كتب عن حماد بن زيد ، فحدثت بها ، وبقي منها
رقاع بعضها دارس ، فاجتمعت عليه أنا
وأصحابنا ، فاستخرجناها ، فما ترى : أحدث
بها ؟ فقال لي : قل له : حدث بها يا أبا محمد ،
فأنت الصدوق الثقة ^(٣) .

وقال أبو جعفر النفيلي : خلف البزار ، كان من
أصحاب السنة لولا بليّة فيه ، شرب النيبذ ^(٤) .

وقال الدارقطني : كان عابداً فاضلاً ، وآخر
من حدّث عنه ابن منيع وقال : أعدت صلاة

أربعين سنة كنت أتناول فيها الشراب على مذهب
الكوفيين ^(٥) .

وشرب النيبذ مما خالف فيه الجمهور أهل
لكوفة ، فقالوا بتحريمه ^(٦) .

تاسعا - سماع الغناء وآلات اللهو :

١ - قال الذهبي : إبراهيم بن سعد بن
عبد الرحمن بن عوف ، أبو إسحاق الزهري أحد
الأعلام الثقات ، وهو ثقة بلا ثنيا ، وقد روى عنه
شعبة مع تقدمه وجلالته ، وكان إبراهيم يبيد
الغناء ، وولي قضاء المدينة ^(٧) .

قال سعيد بن كثير بن عفير : قدم إبراهيم بن
سعد العراق سنة أربع وثمانين ومائة ، فأكرمه
الرشيد وأظهر برّه ، وسئل عن الغناء ، فأفتى
بتحليله وأتاه بعض أصحاب الحديث ليسمع منه
أحاديث الزهري ، فسمعه يتغنّى فقال : لقد كنت
حريصاً على أن أسمع منك ، فأما الآن ، فلا سمعت
منك حديثاً أبداً . فقال : إذا لا أفقد
إلا شخصك ، عليّ وعليّ إن حدثت ببغداد -
ما أقمت - حديثاً حتى أغني قبلي ، وشاعت هذه
عنه ببغداد ، فبلغت الرشيد ، فدنا به ، فسأله عن
حديث الخزومية التي قطعها النبي ﷺ في سرقة
الحليّ ، فدعا بعود ، فقال الرشيد : أعود الجمر ؟
قال : لا . ولكن عود الطرب فتبسم ، ففهمها
إبراهيم ابن سعد ، فقال : لعله بلغك يا أمير

(٥) ت بغداد : ٣٢٦/٨ .

(٦) وانظر التفضيل في ذلك : معرفة الرجال : ١١٧ . ت

بغداد : ٥٠٢/١٣ .

(٧) الميزان : ٣٣/١ ، ٣٤ .

(١) أقوال يحيى : ٢٠٤ .

(٢) سؤالات : ٦٠ ب .

(٣) ت بغداد : ٣٢٦/٨ .

(٤) ت بغداد : ٣٢٥/٨ .



المؤمنين حديث السفينة الذي آذاني بالأمس ،
وألجأني إلى أن حلفت ؟ فقال : نعم . ودعا
الرشيد بعود فغناه :

يا أمّ طلحة إن السنين قد أفدا

قلّ الشواء لمن كان الرحيل غدا

فقال الرشيد : من كان من فقهاءكم يكره
السماع ؟ قال : من ربطه الله . قال : فهل بلغك
عن مالك بن أنس في هذا شيء ؟ قال : لا والله إلا
أن أبي أخبرني أنهم اجتمعوا في مدعاة كانت في بني
يربوع وهم يومئذ جلّة ، ومالك أقلهم من فقهه
وقدره ، ومعهم دفوف ومعاظف وعيدان يغنون
ويلعبون ومع مالك دف مربع وهو يغنيهم :

سليمي أجمعت بيننا

فأين لقائنا أيننا

وقد قالت لأتراب

لها زهر ، تلاقينا

تعالين فقد طاب

لنا العيش تعالينا

فضحك الرشيد ، ووصله بمال عظيم (١) .

والقصة — علي فرض صحتها لوجود ضعفاء

ومجاهيل في سندها — تشير الى ما عرف عن بعض

أهل المدينة في تجويزهم ذلك (٢) . والجمهور على
حرمة المعازف ، وما يصاحبها من غناء لما ثبت في
ذلك من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه
عند البخاري وغيره (٣) .

٢ - وقال ابن عبد البر : عبد الملك بن

عبد العزيز الماجشون ، صاحب مالك ، كان
فقيهاً فصيحاً ، ودارت عليه الفتيا في زمانه ، وكان
مولعاً بسماع الغناء (٤) .

٣ - المنهال بن عمرو الكوفي ، روى عن

كبار التابعين .

قال ابن معين : ثقة ، وكذلك قال العجلي .

روى عنه شعبة ثم في الآخر ترك الرواية عنه فيما
قيل ، لأنه سمع من بيته صوت غناء .

قال الذهبي : وهذا لا يوجب غمز

الشيخ (٥) .

٤ - فائد بن عبد الرحمن ، أبو الوراق :

تركه أحمد والناس ، وقال ابن معين :

ضعيف . قال ابن عدي : من ضعفه يكتب

خديته . وقال مسلم بن إبراهيم : دخلت عليه

وجاريتته تضرب بين يديه بالعود (٦) .

عاشراً - اللعيب بالشطرنج (٧) .

(٧) الشطرنج : بكسر الشين ، من الشطارة أو التسطير ، أو هو

فارسي معرب . قال ابن بري : الأسماء العجمية ، لا تشتق

من الأسماء العربية والشطرنج خماسي ، واشتقاقه من شطر

أو سطر يوجب كونها ثلاثية فتكون النون والجم زائدتين .

وهذا بين الفساد هـ . وقال الحريري : وغيره : فتح الشين ،

لغة ثابتة ولا يضر مخالفة أوزان العرب لأنه أعجمي فلا يبيح

على قواعد العرب من كل وجه . تاج العروس : ٦٤/٢ .

(١) ت بغداد : ٨٣/٦ .

(٢) يرى العلماء حرمة الغناء إذا كان حافراً على المحرمات فيحرك

السكان بما يشتمل عليه من أوصاف النساء والخمر وغيرهما

من الأمور المحرمة . انظر فتح الباري : ٤٤٠/٢

(٣) انظر فتح الباري : ٥٥/١٠ .

(٤) الميزان : ٦٥٨/١ .

(٥) الميزان : ١٩٢/٤ .

(٦) الميزان : ٣٤٠/٣ .



والنردشير (١) :

١ - قال أحمد بن بشير : أتيت بهز بن حكيم ، فوجدته يلعب بالشطرنج . قال الذهبي : احتج به أحمد وإسحاق ، وقال ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً ، ولم أر أحداً من الثقات يختلف في الرواية عنه (٢) .

قال ابن حجر : صدوق (٣) .

٢ - قال ابن عيينة : رأيت إبراهيم الهجري ، وقد أقاموه في الشمس ليستخرج منه شيء ، وكان يلعب بالشطرنج . قال سفيان : أتيت إبراهيم فدفعت إليّ عامة كتبه ، فرحمت الشيخ ، فأصلحت له كتبه . قال ابن عدي : إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله ، وعامتها مستقيمة . وهو عندي ممن يكتب حديثه (٤) .

٣ - عكرمة ، مولي ابن عباس :

قال الذهبي : أحد أوعية العلم ، تكلم فيه لرأيه ، لا لحفظه فاتهم برأي الخوارج . قال الفضل السيناني عن رجل : رأيت عكرمة قد أقيم قائماً في لعب النرد (٥) . وقال يزيد بن هارون : قدم عكرمة البصرة ، فأتاه أيوب ويونس وسليمان التيمي ، فسمع صوت غناء ، فقال : اسكتوا . ثم قال قاتله الله ، لقد أجاد (٦) :

وما نقل عنه في لعب النرد - إن صح - فلعله لم يبلغه النهي في ذلك ، وأما الغناء ، فقد تقدم الكلام عنه .

قال الحدادي : اللعب بالشطرنج ، لا يقدر في العدالة ، ومن لعب بالشطرنج من غير قمار ولا ذكر فاحشة ، ولا ترك صلاة ، فشهادته مقبولة وأما اللعب بالنرد وسائر ما يلعب به ، يمنع قبول الشهادة ، لإجماع الناس على تحريم ذلك بخلاف الشطرنج ، فإن فيه اختلافاً (٧) .

وقد جاء في تحريم النرد أحاديث صحيحة عند مسلم وأبي داود ، وابن ماجه ومالك وأحمد وغيرهم (٨) .

حادي عشر - اللعب بالحمام والديوك :

١ - محمد بن بشاء ، بن دار :

قال الذهبي : ثقة صدوق ، قد احتج به أصحاب الصحاح وهو حنجة بلا ريب (٩) .

وقال ابن حجر : قال عبد الله الدوري : رأيت القواريري لا يرضاه .

وقال : كان صاحب حمام . وقال الدارقطني : من الحفاظ الأثبات (١٠) .

٢ - محمد بن إسحاق بن يسار :

قال ابن معين : ثقة حسن الحديث ، وقال

(١) النرد : معرب . واختلف في واضعه فقليل : أردشير بن بابك من ملوك الفرس ، فنسب إليه . التاج : ٥١٣/٢ .

(٢) الميزان : ٣٥٣/١ .

(٣) تقريب : ١٠٩/١ .

(٤) الكامل : ٦٩ ب . الميزان : ٦٥/١ وانظر :

٣٤٩/١

(٥) الإقامة في الشمس تكون على وجه التأديب والتعزير .

(٦) الميزان : ٩٥/٣ .

(٧) الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري : ٢٩٨/٢ .

(٨) انظر : م : شعر ٥٦ ، د : أدب ٥٦ ، ج : أدب ٤٣ ،

ط : رؤيا ٦ ، م : ٣٩٤/٤ ، ٣٥٢/٥ .

(٩) الميزان : ٤٩٠/٣ .

(١٠) تهذيب : ٧٢/٩ .

ومع أن اللحية سنة ألزم الشرع بها ، وحذر من حلقها ، من ذلك يكون بالاقتصاد في إعفائها ، وعدم الإفراط في إرسالها بصورة تكون مدعاة للسخرية والتنقص ، فالإسلام يأمر بالتوسط في الأمور ومجانبة الإفراط والتفريط . ولذا كانت مخالفة السنة ومجانبة الفطرة دليل على ضعف في العقل .

١ - قيل لخالد الطحان : دخلت الكوفة ، فلم لم تكتب عن مجالد بن سعيد ؟ قال : لأنه كان طويل اللحية . قال الذهبي : ومجالد مشهور صاحب حديث قال ابن معين : لا يحتج به . وقال النسائي : ليس بقوي ^(٥) .

٢ - وقال سعيد بن منصور : قلت لابن إدريس : رأيت سالم بن أبي حفصة ؟ قال : نعم . رأيته طويل اللحية أحققها وهو يقول : لبيك لبيك قاتل نعث ^(٦) . لبيك مُهلك بنى أمية ^(٧) . قال ابن حجر : صدوق في الحديث ، إلا أنه شيعي غال ^(٨) .

ومع ذلك لم يعتدوا بهذه الظواهر أصلاً في الطعن على الرواة ، وردّ مروياتهم .

ثالث عشر - خسة النفس ودناءة الهمة :

وذلك كالتطفل . قال الدوري : سئل يحيى بن

أحمد : هو حسن الحديث وقال شعبة : صدوق . قال ابن عدي : كان ابن إسحاق يلعب بالديوك ^(١) .

ثاني عشر - السفه وضعف العقل :

وذلك بتعاطي الأمور التي تدل على عدم الإلتزان ووفرة العقل .

١ - قال أحمد : لا يشك في صدق خلف ابن سالم المخرمي . وروى المروزي عن أحمد قال : نقموا عليه تتبعه هذه الأحاديث ، وما أعرفه يكذب . وحكى عنه أمراً بغيضاً . قلت لأبي عبد الله : كان يعين ؟ قال : العينة أحسن من ذا ^(٢) .

وروي عبد الخالق بن منصور عن ابن معين قال : صدوق . قلت : إنه يحدث بمساوىء أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال : كان يجمعها ، فإما أن يحدث بها فلا . وقال : ليس به المسكين بأس لولا أنه سفيه ^(٣) .

قال ابن حجر : ثقة حافظ ، صنف المسند ، عابوا عليه التشيع ، ودخوله في شيء من القضاء ^(٤) .

٢ - الحماقة وما يستدل عليها من طول اللحية المفرط :

(٣) الميزان : ١/٦٦٠ .

(٤) تقريب : ١/٢٢٥ .

(٥) الميزان : ١/٤٣٨ ، ٢/١١٠ .

(٦) النعتل : الشيخ الأحمق ، وكان أعداء عثمان رضى الله عنه

يسمونه نعتلا . النهاية ٨٠/٥ .

(٧) تهذيب : ٣/٤٣٣ .

(٨) تقريب : ١/٢٧٩ .

(١) الكامل : ٣٥٠ ب . الميزان : ١/٤٧١ .

(٢) العينة : بكسر العين ، هو أن يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل مسمى ، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها به . ومنه حديث ابن عباس : أنه كره العينة . وسميت عينة لحصول النقد لصاحب العينة ، لأن العين هو المال الحاضر من النقد ، والمشتري إنما يشتريها لبيعها بعين حاضرة تصل إليه معجلة . النهاية : ٣/٣٣٣ .

الأول : أمر متفق على حرمة كسب الخمر والأموال المفسدة المتفق على حرمتها ، فهذه أمور ، لا علاقة لها بهذا الشرط ، وإنما تلحق بشرط السلامة من الفسق .

الثاني : أمور مختلف في حرمتها شرعاً ، كسب النيذ الذي لا يكسر من إلا الكثير ، أو استعمال آلات اللهو والشطرنج ، فقد روعي فيها الخلاف ، ولذا لم يعتد بها أصلاً مستقلاً لرد الرواية . قال الكمال ابن الهمام : أما شرب النيذ واللعب بالشطرنج ، وأكل متروك التسمية عمداً من مجتهد ومقلد ، فليس بفسق (٥) .

الثالث : الأمور المباحة ، والتي تدخل في خوارم المروءة ، من الأوصاف المختلفة السابقة ، وهذه يلاحظ أنها وإن طعن بها على الرواية ، فلم تستقل برّد مروياتهم . وإنما بأسباب ضعف أخرى . أما من لم يكن فيهم مطعن إلا هذه الخوارم ، فقد وجدنا أن الجمهور احتجوا بهم ولم يلتفتوا إلى هذه الأمور .

ويؤيد هذه النظرة ، ما أشار إليه الخطيب في الكفاية فقال :

وقد قال كثير من الناس : يجب أن يكون المحدث والمشاهد ، مجتنبين لكثير من المباحات نحو : التبذل ، والجلوس للتنزه في الطرقات ، والأكل في الأسواق وصحبة العامة الأزدال ،

معين ، عن زكريا بن منظور ؟ فقال : ليس به بأس . فقلت له : قد سألتك عنه مرة فلم أرك جيد الرأي فيه ؟ فقال : ليس به بأس ، وإنما كان فيه شيء زعموا أنه كان طفلياً (١) . قال ابن حجر : ضعيف (٢) .

وقال علي بن المديني : كان يحبي القطان ، لا يحدث عن ميمون أبي عبد الله البصري ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير . وزعم شعبة أنه كان فسلاً (٣) . قال ابن حجر : ضعيف (٤) .

نتيجة البحث :

وباستعراض الأنواع السابقة وأمثلتها المختلفة ، يمكن أن نخلص إلى ما يلي :

أن موقف المحدثين يختلف عن موقف الفقهاء والأصوليين من خوارم المروءة ، إذ شدد فيها أولئك وردّوا بها شهادة من طعن فيه بها . بينما نجد المحدثين وإن قرروا هذا المسلك من الناحية النظرية ، باشتراط السلامة من خوارم المروءة في الراوي ، لم يحتفل به جمهورهم من الناحية العملية ، فقبلوا الرواية من كثيرين ممن انخرمت مروءتهم ، حين لم يكن فيهم مطعن آخر في عدالتهم أو ضبطهم .

والأمور التي مرت بنا في هذا الباب على ثلاثة أضرب :

(٤) تقريب : ٢/٢٩٢ .

(٥) التحرير : ٣١٤ .

(١) التاريخ : نص رقم ١٠١١ . والتطفّل : ارتياد المحافل بدون دعوة .

(٢) تقريب : ١/٢٦١ .

(٣) الفسّل : من الرجال الرذل الذي لا مروءة له . تاج العروس : ٥٨/٨ ، الميزان : ٤/٢٣٥ .

فنجعل الخطيب خاتم المروءة مؤثراً إذا غلب
على ظنه عدم صدقته وتهمة أما من يرى إعظام
ذلك من الرواة والتزهد عنه ، قبل منه خبره .
وبذا لا يكون خاتم المروءة مؤثراً وحده ،
ولئلا إذا اقترن بالتهمة فلم يكن شرطاً مستقلاً بذاته
تسقط به العدالة .

ولئلا قال الخطيب ذلك بناءً على أنه لا حظ
مواقع استعمال المحدثين للرد بخاتم المروءة ،
فوجده غير منضبط ، ووجد هناك من رمي به ومع
ذلك لم ترد روايته ، فعلق ذلك بغلبة الظن
بالتهمة ، وוכל تطبيق الحكم إلى الناقد ، وهذا
يعني أن الخاتم وحده لا يكفي للرد .

وهذه النظرة ، تنقل خاتم المروءة من كونه
شرطاً مستقلاً بذاته معدوداً في المقومات الخمسة
في عدالة الرواة ، إلى كونه أحد المرجحات في
الحكم على الراوي بالتهمة ، كمن يتلقن فيقبل
التلقين ، أو عرف بالتساهل أو غلب عليه
الصلاح . فصار لا يميز ما يحدث به فيجري
الكذب على لسانه وهو لا يشعر . وحينئذ يكون
خاتم المروءة عنصراً ثانوياً في شرط السلامة من
الفسق ، ومنه الكذب . لا أنه شرط مستقل
تسقط به العدالة وترد به أحاديث الرواة .
والله أعلم .

د . أحمد محمد نور سيف

والبول على قوارع الطرقات ، والبول قائماً
والانبساط إلى الخرق في المداعبة والمزاح ، وكل
ما قد اتفق على أنه ناقص القدر والمروءة ، ورأوا أن
فعل هذه الأمور يسقط العدالة . ويوجب ردّ
الشهادة

والذي عندنا في هذا الباب ، ردّ خبر فاعلي
المباحات إلى العالم ، والعمل في ذلك بما يقوي في
نفسه ، فإن غلب ظنه من أفعال مرتكب المباح
المسقط للمروءة ، أنه مطبوع على فعل ذلك ،
والتساهل به ، مع كونه ممن لا يحمل نفسه على
الكذب في خبره وشهادته ، بل يرى إعظام ذلك
وتحريمه ، والتزهد عنه ، قبل خبره . وإن ضعفت
هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندها ، وجب
عليه ترك العمل بخبره وردّ شهادته .

أخبرنا عبيد الله بن عمر بن أحمد الواعظ ،
قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا الحسين ابن
صدقة ، قال : حدثنا ابن خيثمة ، قال : حدثنا
يحيى بن معين ، عن وكيع قال : قال شعبة : لقيت
ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق ، فرأيت يلعب
بالشطرنج فتركته ، فلم أكتب عنه . ثم كتبت عن
رجل عنه .

قال الخطيب : ألا ترى أن شعبة في الابتداء
جعل لعبه بالشطرنج مما يجرحه فتركه ، ثم استبان له
صدقه في الرواية ، وسلامته من الكبائر ، فكتب
حديثه نازلاً (١) .

(١) الكفاية : ١٨٢ - ١٨٣ .

ثبت المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الأشباه والنظائر للسيوطي عيسى الحلبي وشركاه القاهرة
- ٣ - أقوال يحيى بن معين رواية يزيد بن الهيثم مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي جامعة أم القرى
- ٤ - البداية والنهاية لابن كثير كردستان العلمية ١٣٤٨ القاهرة
- ٥ - تاج العروس للزبيدي دار ليبيا للنشر (مصورة) بيروت
- ٦ - التاريخ رواية الدوري عن ابن مركز البحث العلمي جامعة أم القرى معين
- ٧ - التاريخ رواية الدارمي عن ابن مركز البحث العلمي جامعة أم القرى معين
- ٨ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي المكتبة السلفية (مصورة) بيروت
- ٩ - التحرير في أصول الفقه لابن الهمام مصطفى الحلبي ١٣٥١ القاهرة
- ١٠ - تدريب الراوي للسيوطي دار الكتب الحديثة القاهرة
- ١١ - تقريب التهذيب لابن حجر شركة الطباعة الحديثة القاهرة
- ١٢ - التقرير والتحبير لابن أمير الحاج الاميرية ببولاق ١٣١٦ القاهرة
- ١٣ - تهذيب التهذيب لابن حجر دار صادر (مصورة) بيروت
- ١٤ - الجامع الصحيح للبخاري (مع فتح الباري) السلفية القاهرة
- ١٥ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم دائرة المعارف العثمانية الهند
- ١٦ - جمع الجوامع بحاشية السبكي دار إحياء الكتب العربية القاهرة
- ١٧ - الجوهرة النيرة شرح للجداي مطبعة عارف ١٣٢١ تركيا
- ١٨ - حلية الأولياء لأبي نعيم مطبعة السعادة ١٣٥١ القاهرة
- ١٩ - سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ح) أحمد الثالث تركيا
- ٢٠ - السنن لأبي داود مصطفى محمد ١٣٥٤ القاهرة
- ٢١ - السنن لابن ماجه عيسى الحلبي وشركاه القاهرة
- ٢٢ - شرح تنقيح الفصول للقرافي دار الفكر للطباعة القاهرة



القاهرة	مصطفى الحلبي ١٣٥٢	لابن حجر	٢٣ - شرح النخبة
القاهرة	عيسى الحلبي وشركاه	لمسلم	٢٤ - الصحيح
دمشق	(خ) الظاهرية	للعقيلي	٢٥ - الضعفاء
حلب	تحقيق د/عتر	لابن الصلاح	٢٦ - علوم الحديث
القاهرة	السلفية	لابن حجر	٢٧ - فتح الباري
دمشق	(خ) الظاهرية	لابن عدي	٢٨ - الكامل
القاهرة	دار الكتب الحديثة	للخطيب	٢٩ - الكفاية في علم الرواية
بيروت	مؤسسة الأعلمي (مصورة)	لابن حجر	٣٠ - لسان الميزان
حلب	دار الوعي	لابن حبان	٣١ - المجروحين من المحدثين
القاهرة	مطبعة الفجالة	لابن الحاجب	٣٢ - مختصر المنتهى
القاهرة	شركة الطباعة المتحدة	للغزالي	٣٣ - المستصفي
القاهرة	الطبعة الأولى	لأحمد بن حنبل	٣٤ - المسند
القاهرة	مطبعة السعادة ١٣٢٤	لياقوت الحموي	٣٥ - معجم البلدان
دمشق	(خ) الظاهرية	لابن محرز عن ابن معين	٣٦ - معرفة الرجال
القاهرة	مكتبة دار العروبة	لابن النجار	٣٧ - منتهى الإرادات
القاهرة	دار إحياء الكتب العربية	مالك	٣٨ - الموطأ
القاهرة	دار إحياء الكتاب العربي	للذهبي	٣٩ - ميزان الاعتدال
القاهرة	عيسى الحلبي ١٣٨٧	لابن الأثير	٤٠ - النهاية في غريب الحديث

